

قانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٤

يربط موازنة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية

للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ٣٢٥٥٠٠٠٠ جنيه (ثلاثة ملايين ومائتان وخمسة وخمسون ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ٢٦٨٥٠٠٠٠ جنيه (مليونان وستمائة وخمسة وثمانون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الأول - الأجور بمبلغ ١١٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٥٣٥٠٠٠٠ جنيه منه مبلغ ١٠١٩٠٠٠٠ جنيه فائض يؤول للحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ٥٧٠٠٠٠٠ جنيه (خمسمائة وسبعون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

الباب الثالث - استخدامات استثمارية بمبلغ ٥٧٠٠٠٠٠ جنيه .

١٢٢ - الإيرادات الجارية :

تقدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ٢٦٨٥٠٠٠٠ جنية -
(مليونان وسبعمائة وخمسة وثمانون ألف جنية) موزعة على الأبواب التالية :

الباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٢٦٨٥٠٠٠٠ جنية .

١٢٣ - الإيرادات الرأسمالية :

تقدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ٥٧٠٠٠٠٠ جنية
(خمسمائة وسبعون ألف جنية) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) حلة الباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنية لتمويل
الاستثمارات .

(ب) حلة الباب الرابع - قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٣٧٠٠٠٠٠ جنية قروض
من بنك الاستثمار القومي لتمويل الاستثمارات .
(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشير العامة الملحقة بقرارات ربط الموازنة العامة للدولة للسنة
المالية ١٩٨٥/٨٤ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث (الاستثمارات
الاستثمارية) إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها
من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٤

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

بيان موازنة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية
للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤

١٩٨٤/٨٣		١٩٨٥/٨٤		البيان
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٢٤٣٣٠٠٠	٢٦٨٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠	١ - الأجور ٢ - نفقات جارية وتحويلات جارية (منه ١٠١٩٠٠٠٠ فائض حكومية)
٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٤٣٣٠٠٠	٢٦٨٥٠٠٠	
٤٣٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠	١٣٨٣٠٠٠	١٥٣٥٠٠٠	٣ - الاستخدمات التجارية ٤ - فروع وتسهيلات استثمارية
٦٣٠٠٠٠٠	٥٧٠٠٠٠٠	٦٣٠٠٠٠٠	٥٧٠٠٠٠٠	
٣٠٦٣٠٠٠٠	٣٢٥٥٠٠٠٠	٣٠٦٣٠٠٠٠	٣٢٥٥٠٠٠٠	٥ - جلة الإيرادات الرأسمالية ٦ - جلة الإيرادات ٧ - جلة الإيرادات